

المخلص التنفيذي

3. اتجاهات الأسواق المالية

- شهد مؤشر أسعار المستهلك زيادة سنوية بنسبة 1.7% في الربع الثاني من عام 2024، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الارتفاع في أسعار الأغذية بنسبة 7.2% على أساس سنوي.
- تراجعت معدلات الفائدة الشخصية والتجارية بشكل تدريجي في عام 2024، تماشيًا مع الانتقال العالمي نحو أسعار فائدة منخفضة في ظل تراجع التضخم.
- شهدت مملكة البحرين تباطؤًا في الإيداعات في القطاع الخاص خلال الربع الثاني من عام 2024، بينما ارتفعت القروض في القطاع الخاص بنسبة 3% في الفترة بين ديسمبر 2023 ويونيو 2024.

4. نظرة عامة على التجارة الخارجية

- شهدت قيمة الصادرات غير النفطية وطنية المنشأ انخفاضًا سنويًا بنسبة 6%، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تراجع حجم الصادرات، بالرغم من الزيادة في متوسط أسعار الألمنيوم.
- أدت الضغوط الانكماشية إلى انخفاض بنسبة 4% في القيمة الإجمالية للواردات في الربع الثاني من عام 2024، على الرغم من ارتفاع حجم الواردات في ذات الفترة.

5. نظرة عامة على سوق العمل

- ارتفع عدد الموظفين في القطاع الخاص بنسبة 2.4% على أساس سنوي.
- استمر الارتفاع في متوسط أجور الموظفين البحرينيين في القطاع الخاص بنسبة 3.5% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2024.
- يوجد تغير ملحوظ في سوق العمل وهو تسارع وتيرة توظيف البحرينيين في القطاع الخاص مقارنة بتوظيف البحرينيين.

واهل القطاع غير النفطي دوره كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، حيث شهد الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي زيادة سنوية بمعدل 2.8% في الربع الثاني من عام 2024. ويتيم ذلك الأداء المتميز الذي أظهره القطاع في العام 2023 حيث شهد نموًا سنويًا ملحوظًا بنسبة 4%، مما يعكس الجهود الوطنية المستمرة في تحقيق التنوع الاقتصادي.

1. مستجدات الاقتصاد العالمي والإقليمي

- بدأ الاقتصاد العالمي في إظهار علامات تباطؤ في النمو والذي أدى إلى عدة توقعات، منها انخفاض أسعار الفائدة وتيسير السياسات النقدية.
- استمر اعتدال ضغوط التضخم على المستوى العالمي، مما أكد على أهمية تباين سياسات نقدية أكثر مرونة.
- أظهرت معدلات النمو في دول الخليج العربي مرونة كبيرة بالرغم من استمرار الضوابط على إنتاج النفط من قبل أوبك+ والارتفاع الحاد لأسعار الفائدة.
- شهدت الأنشطة غير النفطية في دول الخليج العربي أداءً إيجابيًا في العام 2024، بينما تراجع أداء الأنشطة النفطية نتيجة لقرار أوبك+ لمواصلة خفض الإنتاج اليومي.

2. نمو الاقتصاد البحري

- واصل القطاع غير النفطي في دفع نمو الاقتصاد البحري في الربع الثاني من عام 2024 بزيادة سنوية وقدرها 2.8%.
- شهد قطاع النقل والتخزين، وقطاع المعلومات والاتصالات، وقطاع خدمات الإقامة والطعام أعلى معدلات النمو في الربع الثاني من عام 2024.

”

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي زيادة بمعدل 1.3% في الربع الثاني من 2024، مما يعكس التنامي المستمر